

Distr.: General  
12 November 2018  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة الثانية والثلاثون  
٢١ كانون الثاني/يناير - ١ شباط/فبراير ٢٠١٩

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق  
الإنسان ٢١/١٦\*

إريتريا

\* استُسخنت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-19072(A)



\* 1 8 1 9 0 7 2 \*

## مقدمة

١- تقدم حكومة دولة إريتريا هذا التقرير الوطني إلى الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل (٢٠١٤-٢٠١٨)، وهو يركز على تنفيذ التوصيات الـ ٩٢ المقبولة في الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل وما بعدها. وقد أشرفت على إعداد هذا التقرير وزارة الشؤون الخارجية بالتشاور مع الوزارات والمؤسسات والمنظمات الوطنية المدنية المعنية، ونسقت هيئة تنسيق وطنية معنية بالاستعراض الدوري الشامل.

## المنهجية

٢- صُنِّفت التوصيات الـ ٩٢ المقبولة ضمن ٦ فئات وظيفية (التنمية والمساواة الاجتماعية، والقطاع الاجتماعي والحياة الكريمة، وإقامة العدل، والحريات، والمشاركة، والتعاون الدولي). وهي تغطي ١٨ مجالاً من مجالات السياسات والاستراتيجيات مع التركيز على الأساس القانوني والمؤسسي، والتوعية، والرصد، والتقدم. وتبرز أيضاً الجهود المبذولة لتعميم مراعاة حقوق الإنسان في بناء الدولة، وتحمّد تلك الحقوق في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إريتريا استناداً إلى السياق العام للبلد واحتياجاته ومثله في مجال الارتقاء بالإنسان. وأُرفق بهذا التقرير جدول يتضمن معلومات تفصيلية.

٣- ووفقاً للمبادئ التوجيهية المتعلقة بتقديم تقارير الاستعراض الدوري الشامل، يغطي هذا التقرير التقدم المحرز في التنفيذ الكامل والتنفيذ الجزئي. وقد نُفذت بالكامل ٨٠ توصية (٨٥،٨٧ في المائة)، ونُفذت جزئياً ١٢ توصية (١٤،١٣ في المائة).

٤- وهذا التقرير هو نتيجة للاجتماعات والتقارير نصف السنوية، والتقييمات التدريبية المستمرة، ولعملية متابعة الاستعراض الدوري الشامل وتقرير منتصف المدة المنبثق عنها، وللتقييم النهائي المستند إلى التقارير التي قدمتها كل جهة من الجهات صاحبة المصلحة. وعُملت مسودة تجميعية على جميع أعضاء هيئة التنسيق الوطنية في بداية أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وقدم أعضاء الهيئة تعليقاتهم كتابياً وعُقدت ٣ اجتماعات للهيئة لاستكمال المسودة. وأُخذت الملاحظات في الاعتبار، وقُدّم ملخص للتقرير المستكمل إلى اجتماع المنظمات المدنية الوطنية المعقود في ٢٥ أيلول/سبتمبر. وعُقد اجتماع تشاوري مع السفارات ووكالات الأمم المتحدة المعتمدة في إريتريا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

## أولاً- تنفيذ التوصيات المقبولة

### الأساس القانوني والسياسي

٥- وُلدت إريتريا نتيجة النضال التحرري الوطني من أجل العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. ولذلك فإن بناء هذه الدولة يركز على المساواة في الحقوق والفرص، حسبما يقره القانون الوطني. ووفقاً لذلك، لا يوجد تمييز أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل على أساس العرق، أو الدين، أو الوضع الاجتماعي، أو اللغة، أو الرأي، أو نوع الجنس. ويكفل القانون الوطني اعتبارات الإنصاف والتوزيع العادل للثروة. ويشترك السكان بصورة فعلية في الثروة والفرص

ويستفيدون على قدم المساواة من جميع الحقوق، ويجري العمل على إقامة نظام يعزز المسؤولية الجماعية. ومن بين المبادئ الأساسية لهذا النظام وأفضل الممارسات المتأصلة فيه التدخلات ذات المنحى المجتمعي والهياكل القائمة على مستوى القاعدة الشعبية، التي مثلت عوامل حاسمة في تنفيذ التوصيات ونجاحها.

٦- وقد تعطل التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والاجتماعي الواعد الذي شهدته إريتريا بعد الاستقلال بسبب الحرب الحدودية الإريترية - الإثيوبية (١٩٩٨-٢٠٠٠) والتهديدات الخارجية التي تعرض لها وجودها بعد ذلك. فتوقف المسار السياسي، وتعطلت دينامياته مع تغير الأولويات، وكان على البلد أن يتصدى، أولاً وقبل كل شيء، للأخطار الخارجية التي هددت وجوده وأن يحافظ على سيادته وسلامه أراضييه. ومع ذلك، فإن إريتريا بلد تحكمه سيادة القانون. وتُشكّل القوانين الانتقالية، التي يكملها ١٧٨ إعلاناً و١٢٥ إشعاراً قانونياً، مصدر القانون المنفذ. ويكفل النظام القضائي المؤلف من محاكم متعددة الدرجات ومن النيابة العامة إقامة العدل. وتضطلع الوزارات المختصة بأداء وتنظيم المهام الوظيفية والمسؤوليات المتعلقة بالسياسات والرصد وتدريب الموارد البشرية. وتتولى الإدارات الإقليمية (للمناطق الست) مسؤوليات الحكم والتنظيم والتنفيذ. وتمثل الجمعيات الإقليمية والمحلية المنتخبة (المنشأة بموجب الإعلان ١٦/١٩٩٦) أيضاً أساساً يضمن الحقوق والمسؤوليات في الشؤون العامة. وعلى وجه الخصوص، يشكل الحكم المحلي (في ٢٨٦٢ قرية، و٧٥١ بلدة) قاعدة للحكم، ويجري حالياً تنظيم جولة جديدة من الانتخابات المحلية. وبوجه عام، يمثل الميثاق الوطني للجهة الشعبية للديمقراطية والعدالة خارطة الطريق السياسية التي يُسترشد بها في بناء الدولة وتميبتها.

٧- وقد أطلق إعلان السلام والتعاون الموقع بين إريتريا وإثيوبيا في تموز/يوليه ٢٠١٨ ديناميات جديدة للسلام والأمن والتنمية في القرن الأفريقي. وألغى إعلان الحرب على إريتريا، وجرى التأكيد على التنفيذ غير المشروط للحكم النهائي والملزم الصادر عن اللجنة الدولية للحدود، وعلى احترام سيادة إريتريا. وقد أدى هذا التطور الجديد إلى فتح الحدود وانتقال الأفراد والسلع والخدمات عبرها بحرية. ووقعت إريتريا والصومال أيضاً على اتفاق للسلام والتعاون في آب/أغسطس ٢٠١٨، أدى إلى صدور الإعلان الثلاثي الأطراف للسلام والتعاون بين إريتريا وإثيوبيا والصومال. وبالمثل، التقى الرئيس أسياس أفورقي ورئيس جيبوتي إسماعيل عمر غيله، في جدة (بالمملكة العربية السعودية) واتفقا على فتح صفحة جديدة من التعاون وحسن الجوار بين البلدين.

## ألف- التنمية والمساواة الاجتماعية والجهود المبذولة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

### ١- المبادئ الأساسية للاقتصاد الكلي والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

(أ) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحملة التنمية بعد الحرب الحدودية

٨- يستند الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى مبادئ العدالة الاجتماعية. وحملة "ورساي بيكيلو" الإنمائية للفترة ٢٠٠٣-٢٠١٤ هي التي تدفع عملية

التنمية بعد الحرب الحدودية. وقد عززت الخطة الإنمائية الوطنية الإرشادية (٢٠١٤-٢٠١٨) ديناميات الحملة وتقدمها.

٩- ويجري تدريجياً تنفيذ سياسات وبرامج خطة حكيمة في مجال الاقتصاد الكلي تتسم بتنوعها وشمولها للجميع وتركيزها على الإنسان وباستراتيجياتها المستدامة.

١٠- واستُخدمت لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية برامج مثل خطة التنمية الريفية المتكاملة، وبرنامج التنمية الساحلية، والاستراتيجية المتكاملة للقطاع الاجتماعي.

١١- وعُزز تنفيذ الإعلان المتعلق بالأراضي رقم ١٩٩٤/٥٨ وكُتفتت الحملات. ويجري إعمال حق المواطنين (١٨ سنة فما فوق) في الوصول إلى الأراضي الزراعية والسكنية والاستثمارية، والنظر في سبل تحقيق المساواة بين الجنسين. وتقوم اللجان المنتخبة المعنية بالأراضي بدور حاسم في تحديد وفرز مقدمي الطلبات، وفي صنع القرار؛ وتمثل المرأة ثلث أعضاء تلك اللجان على جميع المستويات.

#### (ب) المبادرات النموذجية للقضاء على الفقر

١٢- يعتبر القضاء على الفقر بشكل عام، وعلى سوء تغذية الأطفال دون سن الخامسة على وجه الخصوص، من الأولويات العليا للحكومة. ويرتكز الأمن الغذائي أساساً على تحسين الإنتاجية الزراعية من خلال التطوير الهيكلي للزراعة، بما في ذلك باستخدام طرق الري الحديثة. وتتواصل الجهود للقضاء على الفقر وفيما يلي بعض الأمثلة عليها:

- تطورت التحولات الزراعية النموذجية التي ترعاها الحكومة في اتجاه تدعيم عوامل تطوير الزراعة، والقضاء على الفقر، وتوليد الدخل للأسر والمجموعات الضعيفة. وبناء على ذلك، أعيد توطين العديد من تلك المجموعات طواعية في إطار المخططات المنفذة بالقرب من سدود جديدة في مناطق كيركيبيت، وغيرسيت، ولوغو؛
- تمثل الحزمة المتكاملة الدنيا من المساعدات الزراعية المقدمة للأسر المعيشية عاملاً آخر للاكتفاء الذاتي الغذائي لتلك الأسر من حيث التغذية والدخل. وقد استفاد المواطنون، بمن فيهم الأسر المعيشية التي ترأسها نساء وصغار المزارعين، من هذه الزراعة المتكاملة والمكثفة في مساحة صغيرة من الأرض (ربع هكتار)، ومن تجميع مياه الأمطار وراء سدود حاجزة أو سدود صغيرة، ومن استخدامها بحكمة؛
- تحويل حياة المستوطنات والقرى المعزولة في المجتمعات الرعوية وشبه الرعوية وكذلك المستوطنات الصغيرة المتفرقة (في مناطق أنسيبا، وغاش بركا، وشمال البحر الأحمر، وجنوب البحر الأحمر) وإعادة توطين أفرادها. وقد زاد ذلك من تحسين سبل العيش، والزراعة، وتنمية الثروة الحيوانية، والخدمات الاجتماعية؛
- توسيع برنامج الادخار والائتمانات البالغة الصغر لتعزيز إتاحة الفرص الاقتصادية للفقراء. ويشجع برنامج الادخار والائتمانات البالغة الصغر على توفير القروض للأفراد وللمجموعات التضامن من خلال ٥٣٨ مصرفاً قروياً.

وتقدم المصارف القروية قروضاً تدريجية قصيرة الأجل تصل مدتها إلى ٨ دورات. ويستفيد من برنامج الادخار والائتمانات البالغة الصغر ٦٩ ٠٠٠ شخص (٦٦ في المائة منهم نساء)، وتبين التقييمات أنهم يسددون قروضهم في مواعيدها وبمعدلات سداد مرتفعة؛

• تمثل رابطة المرأة الإريترية العاملة في الزراعة خطة تجريبية ترمي إلى تعزيز الأعمال التجارية الزراعية ضمن أربع مجموعات تشمل إنتاج الفطر، والأرانب، والمواد الغذائية، وتجهيز الألوة فيرا. وتشارك عضوات الرابطة بشكل فردي في تجهيز الحليب، والدواجن، وفي تربية النحل، وزراعة الزهور.

#### (ج) مستوى معيشي كاف

١٣- تُبذل جهود كبيرة لتحسين مستويات المعيشة في مجالات الإسكان، والمنافع العامة، والنقل، والاتصالات. ويجري توزيع الأراضي السكنية والمنازل الجاهزة. وفي عام ٢٠١٥، ارتفعت نسبة من تصلهم الكهرباء إلى ٤٣,٥ في المائة (٨١ في المائة في المناطق الحضرية و٢٢,٦ في المائة في المناطق الريفية). وتوسعت خدمات النقل البري بنسبة ٦٢ في المائة وأصبحت تغطي ٨٥ في المائة من القرى. وحقق الإمداد بالمياه النظيفة بواسطة الصنابير تقدماً ملحوظاً وبلغت نسبة التغطية ٨٥ في المائة من المناطق الريفية و٩٢ في المائة من المناطق الحضرية. وفيما يتعلق بتكنولوجيا الاتصالات، بلغ عدد المشتركين في خدمة الهاتف المحمول ٨٦٥ ٥٠١ مشتركاً في عام ٢٠١٦ وبلغت نسبة التغطية بالهواتف الثابتة والهواتف المحمولة ٨٠ في المائة.

#### (د) نظام جديد للأجور في الخدمة المدنية

١٤- تماشياً مع النمو المتواضع للاقتصاد، ومع الجهود المستمرة لخلق استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، طُرح نظام جديد للأجور في عام ٢٠١٧ يتضمن زيادة كبيرة في رواتب الخدمة المدنية. وتجري إدارة هذه الجهود في إطار عملية متكاملة، وهي تتطلب بعض الوقت لوضع اللامسات الأخيرة عليها، ويجري إدماج موظفي الخدمة الوطنية فيها تدريجياً وعلى سبيل الأولوية.

#### (هـ) المجالات الحرجة في الحياة الثقافية

١٥- خرجت إريتريا للوجود في أعقاب حرب تحرير مطوّلة تطلبت تضحيات كبيرة من أجل حقوق الإنسان والقيم الأساسية. وقد أرسى ذلك الأساس لثقافة وطنية تأسست عليها الدولة الإريترية. وتشدد هذه الثقافة على الوحدة الوطنية، والمواطنة، والتقدم، والسلام، والاستقرار، ومقومات البقاء في المستقبل. وتتوحد هذه القيم كتراث ثقافي يُنقل إلى الأجيال الجديدة من خلال نظام نشئة متكامل ويمثل عنصراً مهماً في بناء الدولة. وفي هذا السياق، يتم ضمان التنوع الثقافي من خلال القانون الوطني والحقوق الثقافية.

١٦- وجرى في هذا الإطار تعزيز مجموعة من المؤسسات الثقافية وتعميم نهج تقوم على المجتمع المحلي في التعامل مع الحياة الثقافية في جميع سياسات الدولة وبرامجها. وينعكس تعزيز اللغات وتشجيع الأعمال الأدبية والموسيقى والرقص والمسرح قيم الوحدة والتضحية والالتزام والعمل الجاد في أنشطة اللجان الثقافية على المستويين الإقليمي والمحلي، بما في ذلك أنشطة المجموعات الثقافية الشعبية على مستوى المجتمع المحلي، ومختلف المجموعات المعنية.

١٧- ويشهد إنتاج وإصدار الكتب والأشرطة السينمائية والأعمال المسرحية والفنون البصرية تطوراً يمثل الشباب القوة الرئيسية التي تدفعه. وتحظى تلك الأعمال بحماية القانون المدني والجنائي في إريتريا. وتشجع دار هيدري للنشر الإريترية نشر الكتب بجميع اللغات الإريترية. وتبذل جهود لصون وحماية التراث الثقافي المادي وغير المادي (الإعلان رقم ١٧٧/٢٠١٥) وأصبحت العاصمة أسمرة، بعد جهد متضافر، أحد مواقع التراث العالمي المعترف بها من قبل اليونسكو.

١٨- وتنظم مهرجانات ثقافية إريترية سنوياً على المستويين الوطني والإقليمي ولفائدة الشتات الإريترية. وتعزز تلك المهرجانات الوحدة الوطنية والمواطنة، والتنوع الثري الذي تعزز به ثقافة المجموعات العرقية التسع في المجتمع، ومقومات استمرار الدولة.

١٩- وتجري تهيئة بيئة تمكينية تساعد المواطنين على الإبداع والابتكار في مجالي العلوم والتكنولوجيا. وتقوم الوكالة الإريترية لتطوير العلوم والتكنولوجيا (الإعلان رقم ٢٢/٢٠٠٢) بتعزيز وتنسيق تطبيق العلوم والتكنولوجيا في التنمية وبناء القدرة على البحث والابتكار. ويقدم المحترفون والطلاب في مؤسسات التعليم العالي على وجه الخصوص، ابتكاراتهم وقد حققوا نتائج بارزة وواعدة (كأفراد ومجموعات بحثية). كما يعمل الأطفال والشباب في النظام المدرسي على تطوير ابتكارات تُعرض في المهرجانات وتحصل على جوائز.

## ٢- تنمية الأطفال ورعايتهم

### (أ) نظام رعاية الأطفال

٢٠- تعزز الجهود والبرامج الوظيفية حقوق الطفل وتشجع على تحسين تنشئته ورعايته. ويجري التركيز على أطفال الشهداء والأيتام والمجموعات الضعيفة. وتجري التوعية بحقوق المرأة والطفل وتعميق تعزيز فهمها وتعزيز إنفاذها، والقضاء على ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وزواج القصر وغير ذلك من الممارسات التقليدية الضارة، كما يتضح في التدابير التالية:

- وضع الصيغة النهائية للوثيقة الوطنية للسياسات المتعلقة بالطفل؛
- تطوير التنسيق بين القطاعات على جميع المستويات، بما في ذلك وزارة الصحة، ووزارة العمل والرفاهية الإنسانية، والاتحاد الوطني للنساء الإريتريات؛ وإجراء تقييمات سنوية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، ووضع خطط عمل وتنفيذها وفقاً لذلك؛
- إجراء استقصاء تجريبي عن ممارسات تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث لدى الأسر المعيشية (٢٠١٧) في منطقة آدي - تيكيليزان الفرعية؛ وإجراء استقصاء خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ لتحليل العوامل الدافعة إلى زواج القصر (في ٢٦ قرية في ٣ مناطق). وأسفر ذلك عن وضع خطة عمل استراتيجية وطنية، وأعلنت أقاليم آسمات وحاييرو وأدي - تيكيليزان لاحقاً أنها حظرت تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وزواج القصر.

٢١- وعلاوة على ذلك، تقوم الهياكل الشعبية المجتمعية (لجان رعاية الأطفال، ولجان مكافحة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، ولجان مكافحة زواج القصر، ومقدمي الرعاية، وغيرهم) بتمكين المجتمعات والأسر.

٢٢- وأسهمت في بناء القدرات في هذا المجال دورات التدريب والحملات التي نُظمت في مجال حماية حقوق الطفل، والسياسات، والعدالة، فضلاً عن التحول الاجتماعي، بما في ذلك مكافحة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وزواج القصر، والتي شملت ١٥٠٦ من موظفي وزارة العمل والرعاية الاجتماعية العاملين في مجال الرعاية الاجتماعية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، وقضاة، ومدعين عامين، وضباط شرطة، وضباط مراكز احتجاز، وإداريين، وهياكل مجتمعية، وناشطين، وميسري الحوار المجتمعي. وعززت الحملات والحلقات الدراسية التي نظمتها مختلف الجهات الفاعلة، على جميع المستويات، والتي شارك فيها ١٦٩٢٠٤٥ شخصاً، التعبئة الموسعة للمجتمعات المحلية وعمقت فهمها لتلك المسائل. وساهمت في تلك التعبئة حلقة العمل حول زواج القصر التي عُقدت في أسمره (في حزيران/يونيه ٢٠١٦) بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، وأحداث مماثلة.

#### (ب) مكافحة عمل الأطفال والاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال

٢٣- تظطلع بمراقبة عمالة الأطفال دائرة تفتيش العمل (وفقاً للمادة ١٤٣-١ من الإعلان المتعلق بالعمل) بالتعاون مع الإدارات المحلية، وللشرطة صلاحيات تحديد المخالفين وتقديمهم إلى العدالة. كما يضمن قانون العقوبات الانتقالي عدم تعرض أي شخص للعبودية أو الاستعباد، ولا يجوز أن يُطلب من أي شخص أداء أعمال السخرة. وتنص المادة ٦٠٧ على أن القانون يعاقب أي شخص يتخذ أي ترتيبات أو إجراءات من أي نوع للاتجار بالنساء، أو الرضع، أو صغار السن.

٢٤- ويجري تدريباً تعزيراً سياسة التعليم الأساسي الإلزامي لمدة ٨ سنوات، ويتم إنفاذها وفقاً للإعلان المتعلق بالعمل كوسيلة فعالة لمكافحة عمل الأطفال. وتقوم إدارة العمل بتوعية المواطنين بأهمية مكافحة عمل الأطفال ويتلقى الأطفال الضعفاء مساعدة مالية من الحكومة للبقاء في المدرسة. وبناء على ذلك، تم توحيد عمليات التفتيش، وخلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، شملت المراقبة ١٥٠٥ مؤسسات، ولم تلاحظ أية حالات لعمل الأطفال القسري. واختتمت الدراسة الاستقصائية الوطنية للقوى العاملة، التي أجرتها وزارة العمل والرعاية الاجتماعية في عام ٢٠١٧.

٢٥- وأعدت وزارة العمل والرعاية الاجتماعية دليلاً عن آثار الاتجار بالبشر (في عام ٢٠١٦)، ونظمت تدريباً شمل ٧٢ موظفاً وأخصائياً اجتماعياً في المناطق الفرعية قدموا بدورهم تدريباً إلى ١٦٠٠٠ من أفراد المجتمع. وعقدت حلقات دراسية في ٨ مناطق فرعية من المناطق العالية المخاطر (المنطقة الوسطى، والمنطقة الجنوبية، وأنسيبا، وغاش باركا) عززت الوعي والشعور بالمسؤولية في مكافحة الاتجار بالأطفال والنساء. وتززت الحملة بمساهمة الشركاء بما في ذلك المنظمات المدنية الوطنية ووسائل الإعلام. ونفذ الاتحاد الوطني للشباب والطلاب الإريتريين على وجه الخصوص أنشطة توعية شملت ٢٩٥٠٠٠ من الشباب (بمشاركة ١٥٢٠ ميسراً) وتناولت مواضيع التأثير السلبي للهجرة غير الشرعية، والاتجار بالبشر، وإنشاء نواد إعلامية مصغرة في المدارس الإعدادية والثانوية.

٢٦- وتمثل مكافحة شبكات الاتجار بالبشر العالمية أولوية لإريتريا. وقد قُدم إلى العدالة العديد من المستفيدين المباشرين وغير المباشرين من هذه الآفة، وتراجعت الهجرة غير الشرعية بشدة في الآونة الأخيرة. وكانت مشاركة بعض الدول والمنظمات والمجموعات المعادية لإريتريا واضحة. وقد وُثقت توثيقاً جيداً المحاولات الفاشلة لتكثيف الهجرة غير الشرعية للشبان والأطفال والنساء في إريتريا، والتحرير عليها، وزعزعة استقرار البلد، وإحداث تغيير في النظام، وطالبت إريتريا بمساءلة دولية لمرتكبي هذه "الجريمة البشعة". وتشترك إريتريا بنشاط في جهود القرن الأفريقي لمكافحة الهجرة والاتجار بالبشر وغيرها من المبادرات الدولية.

### (ج) تحسين نوعية حياة الضعفاء والأشخاص ذوي الإعاقة

٢٧- الحقوق القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة منصوص عليه في القانون المدني الانتقالي (المادتان ٣٤٠ و١٧٢٨)، وهي ترد أيضاً في إعلان العمل رقم ١١٨/٢٠٠١ المتعلق بالتوظيف، والإعلان رقم ٨٢/٢٠٠٤ المتعلق بالمساعدة في مجال الرسوم الجمركية. وعلاوة على ذلك، يعزز الميثاق الوطني للجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة (١٩٩٤) والسياسات على المستوى الكلي أعمال تلك الحقوق. ونوقشت أيضاً مسودة السياسة الوطنية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة في حلقة عمل عقدت في أيار/مايو ٢٠١٥.

٢٨- وتمثل معالجة جوانب الضعف في هذا المجال أولوية، إذ استفاد ٢١٢ ٣٥ طفلاً و٣٧٤٧ من الأسر المحتضنة لأيتام أو الأسر الضعيفة أو الأسر التي ترأسها نساء من المساعدات المالية الشهرية المخصصة لتحسين سبل العيش وتوفير الأنشطة المدرة للدخل، والدعم المخصص لتعليم أطفال الشوارع واليتامى والأطفال ذوي الإعاقة، ومشروع لـ "توفير حمير النقل إلى المدرسة" للأطفال ذوي الإعاقة لمساعدتهم على متابعة تعليمهم. وألغت حكومة دولة إريتريا الطابع المؤسسي لدور الأيتام ولكنها تواصل رعاية وحماية ٤٠٢ من الأطفال الأيتام في مركز لرعاية الأيتام في حين تتولى ١١ منظمة غير حكومية احتضان ورعاية ٨٨٥ ٥ طفلاً يتيماً (٥٣,٨ في المائة منهم فتيات).

٢٩- ويتواصل تطبيق خطة استحقاقات الباقين على قيد الحياة من أقارب الشهداء (الإعلان رقم ١٣٧/٢٠٠٣) في إطار صندوق "العهد" الاستثماري الذي يتواصل العمل به كبرنامج لتقديم الحماية الاجتماعية إلى أسر وأطفال الشهداء. ويُنفق على ذلك سنوياً ما متوسطه ٣١١ مليون ناكفاً إريترية (حوالي ٢٠,٧٣ مليون من دولارات الولايات المتحدة) كل عام. ويشمل ذلك منحة شهرية للحياة الكريمة، كما يجري تشجيع أنشطة التمويل الذاتي (في إطار برامج للمنح والائتمانات).

٣٠- ورعاية ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة متجذرة في ثقافة المجتمع الإريترية وأخلاقه، وتمثل بالتالي إحدى مزايا القاعدة المؤسسية والتنظيمية التي تيسر النجاح في دعم الأشخاص ذوي الإعاقة. ويسعى برنامج التأهيل المجتمعي الذي يضم ٧٦٦ ٢ متطوعاً في جميع المناطق الفرعية إلى إعادة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الحياة العادية. وتقدم حكومة دولة إريتريا أيضاً دعماً شهرياً من الميزانية إلى ٧٣١ ٤ من قدامى المحاربين ذوي الإعاقة (١٧,٧ في المائة منهم نساء) لتغطية نفقات معيشتهم ورعايتهم الصحية. كما تقوم منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بإنشاء فرص عمل وأنشطة ذاتية التمويل لأعضائها وبتنظيم حملات لتوعية المجتمعات المحلية.



وتقدم حلقة العمل حول النظارات الطبية فحوصات مجانية، وتوفر حلقة العمل الوطنية حول تقويم العظام أجهزة متنوعة تيسر تنقل الأشخاص ذوي الإعاقة.

٣١- وتمثل العوامل الدافعة التي تساهم في تحسين رفاهية الأشخاص ذوي الإعاقة في سياسات الحكومة الموازية، والدور البناء الذي تقوم به العائلات، وفي أولئك الأشخاص ذوي الإعاقة واستعدادهم للتغلب على أنفسهم. ولا تزال هناك تحديات تواجه جهود توفير المساكن، وأجهزة تقويم العظام، والتدريب المهني، والتمويل اللازم لتحديث البيانات، وحالة الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الوطني، والتغلب على العوائق البيئية المادية.

### ٣- المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٣٢- أُلغيت جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الجنس، من خلال الإعلان ١٩٩١/١. وتنص القوانين الانتقالية على المساواة أمام القانون، وتحظر أي شكل من أشكال التمييز على أساس الجنس. وورد في الميثاق الوطني للجبهة الشعبية من أجل الديمقراطية والعدالة (١٩٩٤) أن "المجتمع الذي لا يحترم حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين لا يمكن أن يكون متحرراً حقاً". وتكفل الإعلانات الإضافية التالية أيضاً المساواة بين الجنسين:

- الإعلان المتعلق بالمواطنة رقم ١٩٩٢/٢١؛
- الإعلان المتعلق بجائزة الأراضي رقم ١٩٩٤/٥٨؛
- الإعلان المتعلق بالعمل رقم ٢٠٠١/١١٨؛
- قانون الخدمة الوطنية رقم ١٩٩٥/٨٢؛
- الإعلان رقم ٢٠٠٧/٥٨.

٣٣- ووفقاً للعمل الإيجابي بشأن التمثيل العادل بين الجنسين، والمادة ١٠(٢) من الإعلان رقم ١٩٩٦/٨٦، يحق للمرأة الحصول على ٣٠ في المائة من مقاعد الجمعيات على جميع المستويات، وفي الحياة العامة. وهناك قاضية من بين كل ثلاثة قضاة مجتمعين منتخبين من قبل المجالس المحلية، ويوجد عضو نسائي واحد على الأقل في لجان حياة الأراضي المنتخبة على جميع المستويات. وتتم الموافقة على مشاريع التنمية المجتمعية عندما تشمل تلك المشاريع قضايا المرأة. ونظراً للواقع السائد، تطبق في التعليم العالي شروط قبول أدنى قليلاً من ذلك، وتُعطى المرأة أولوية في التدريب المهني الموجه إلى الاستفادة من فرص العمل. وتخصص الاتحادات الرياضية مقاعد للنساء.

٣٤- ويجري تعميم منظور التنمية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في التنمية الوطنية وفقاً لسياسات الحكومة. وعلاوة على ذلك، فإن الاتحاد الوطني للمرأة الإريتري هو الهيئة الوطنية المكلفة بتعزيز المساواة بين الجنسين، كما هو مبين في المادة ٢ من نظامه الأساسي (الذي استعرضه مؤتمره السابع المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

### (١) أنشطة التوعية

٣٥- عززت الحملات الجهود المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ونُظمت ٢٦٥ ٨ حلقة دراسية وحلقة عمل واجتماعاً بشأن الحقوق الاجتماعية والسياسية والقانونية، والممارسات الضارة التقليدية،

والأمراض المعدية، على جميع المستويات، شارك فيها ٧٢٩ ٤٥٢ مواطناً. ونُظمت حملات بشأن سلامة الأم والطفل (شملت ١١٣ ١٠٧ أمهات، منهن ٣,٦٤ في المائة حوامل) وتعزيز الصحة الإنجابية والجنسية، والوقاية من انتقال المرض من الأم إلى الطفل. وتم تدريب ٢٧٥ ١٣ طالباً و٩٢٧ ٦ امرأة من ٣ مناطق، وقدم تدريب شمل التوعية بالمسائل الجنسانية والصحة في خمس مدارس على الأقل في كل منطقة. وينظم الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات في كل شهر تشرين الثاني/نوفمبر أنشطة تتواصل ١٦ يوماً مخصصة لمكافحة العنف الجنساني. ويُستخدم اليوم العالمي للمرأة كمنااسبة للتعبة من أجل تعزيز حقوق المرأة.

٣٦- وفي الحملات على صعيد المنظومة الإعلامية، نُبثت برامج إذاعية بعنوان "صوت المرأة الإريتريّة" بلغات التيغرغنا، التيغريغا، والتيغري، والعربية، والساهو، والعفار، وتتضمن البرامج التليفزيونية (نوريت وسعيدة) توعية بالحقوق القانونية والسياسية، ونشراً للمعرفة في مجال الصحة، وسرداً لقصص نجاح في مجال تمكين المرأة اقتصادياً. وتنشر مجلة الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات Ageizo (تحرير المرأة) مقالات فصلية تسهم في نشر الوعي والشعور بالمسؤولية. وأنتج شريطان وثائقيان عن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث، وتمكين المرأة، وساهما في تعبئة المجتمعات المحلية بشكل فعال.

٣٧- وحقق الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات ظهوراً بارزاً في الفضاء الدولي خلال دورات لجنة وضع المرأة، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ونظم أحداثاً جانبية حول المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقدم التقريران الرابع والخامس بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ٢٠١٤.

#### (ب) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٣٨- دور المرأة في الحياة العامة - تشغل النساء ٢٨,٥ في المائة من الوظائف في الحياة السياسية والعامة، و٢٦ في المائة من مقاعد المجالس الإقليمية. وبالرغم من العمل الإيجابي المعلن، والتمثل في تحقيق نسبة ٣٠ في المائة، فإنه يلزم بذل المزيد من الجهود في المستويات العليا، ولكن من المؤشرات الواعدة أن المستويات الأدنى شهدت تحقيق مستويات أعلى من ذلك (٣٥,٤ في المائة في رئاسة الوحدات، و٣٣ في المائة في قضاة المحاكم المحلية، و٣٤ في المائة في الجمعيات والإدارات على المستوى المحلي، إلى غير ذلك). وسعيًا إلى تدعيم الإنجازات وتنفيذ خطة العمل للمساواة بين الجنسين، أنشأت الوزارات والمؤسسات مراكز تنسيق للقضايا الجنسانية، ووسّع نطاق التدريب على القيادة خلال السنوات الأربع الأخيرة.

٣٩- وساهم الدعم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في تمكين المرأة. وقدم الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات، بقدراته الذاتية، دعماً للمخططات الاقتصادية للائتمانات البالغة الصغر لفائدة ٤١٨ ٥ امرأة، وقدم الدعم إلى ٦٩٤ امرأة في خمس مناطق لإنشاء مشاريع زراعية تعاونية نموذجية. ويُقدم الدعم المالي والمادي للطالبات في مستويات التعليم الأولى والعليا. وقد تعمق وعي الطلاب بشأن القضايا الجنسانية، والصحة الإنجابية، والأمراض المنقولة، وتعزز من خلال أنشطة لجان الصحة الإنجابية. وتحققت وفورات في الطاقة في المناطق الريفية، باستخدام مواد حطب إضافية موفرة للطاقة، بلغ عددها ٢٧٥ ١١ موقداً (٩١٣ ٩٥ موقداً خلال العقد الأخير).

## (ج) الممارسات التمييزية

٤٠- تعززت مكافحة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وزواج القصر. وتعمل ٥٤٨ لجنة تضم ٦٦٦ ٣ عضواً (٦٤,١٢ في المائة منهم رجال) على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والقروية، وهي تؤثر بشكل خاص على المستوى الشعبي. وقد أُعطيت الوسائل لتحمل مزيد من المسؤولية في مكافحة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وزواج الأطفال دون السن القانونية.

٤١- الحركات القاعدية الشعبية - في السنتين الأخيرتين، عززت الحركات القاعدية الشعبية مكافحة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وزواج القصر، من خلال الإعلانات والخطط الرامية إلى حظر هذه الممارسات. ووفقاً لذلك، أصدر اجتماع القادة الدينيين في المنطقة الوسطى في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إعلاناً يحظر بتر الأعضاء التناسلية للإناث وزواج القصر. وكانت مشاركة الزعماء الدينيين حاسمة أيضاً في منطقة أنسيبا. وأعلنت الأقاليم الفرعية أسما، وهايرو وأدي تيكيليان أنها قضت تماماً على ممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث. وبدأت مناطق أخرى تسعى إلى تحقيق نفس النتيجة.

مستوى النشاط	عدد اللجان	عدد الأعضاء	النسبة المئوية من الذكور
المنطقة	٦	٧٠	٨٢,٩
المنطقة الفرعية	٨٢	٧٩٨	٧٣,٦
القرية/البلدة	٤٦٠	٣ ٦٦٦	٦١,٧

## (د) حماية المرأة من العنف

٤٢- يتسم الرصد الذي تقوم به وكالات إنفاذ القانون والإدارات ولجان مكافحة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وزواج القصر بدرجة عالية من الطابع المؤسسي على المستويات المحلية. وفي عام ٢٠١٦، أدين ٣٩ امرأة في منطقة أنسيبا، وامرأتان في منطقة غاش بارك، وأربع نساء في المنطقة الجنوبية لممارسة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث. وأنشأ الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات مراكز لتقديم المشورة النفسية والقانونية في جميع المناطق.

## باء- استراتيجيات القطاع الاجتماعي والحياة الكريمة

## ١- الوصول إلى الطعام

٤٣- يمثل الأمن الغذائي أولوية في الاستراتيجية الإريتريّة المتكاملة للقطاع الاجتماعي. وعلى الرغم من عدم انتظام نزول المطر، كان رفع الإنتاجية الزراعية أحد الأهداف التي تحققت في ضمان توافر الغذاء وإمكانية الوصول إليه، وبدأت سياسة تحويل الزراعة تثمر نتائجها. وتم تعزيز خطط الري النموذجية التي تساهم في الإنتاجية الكلية. ونتيجة لذلك، بلغ الإنتاج ٢٦٥ ٠٠٠ طن من الحبوب سنوياً (يبلغ متوسط الطلب السنوي ٣٠٠ ٠٠٠ طن). وفي المواسم المواتية، يتجاوز الإنتاج متوسط الطلب (مثلما حدث في عام ٢٠١٤ عندما بلغ الإنتاج ٥١٠ ٠٠٠ طن). ويبلغ متوسط إنتاج الخضروات والفاكهة ٥٣٥ ٠٩٠ طناً في السنة.

٤٤- وتقوم الحكومة بدور استباقي. ففي الظروف الصعبة التي شح فيها المطر، ارتفعت أسعار السوق الغذائية، واستخدمت الحكومة مخزونها الاحتياطية واستوردت بعض الكميات

الإضافية لسد النقص وضمان توافر الغذاء والوصول إليه بتكاليف معقولة. وعززت المؤسسة الحكومية للمحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية توافر الغذاء والوصول إليه بأسعار معقولة. ويدير برنامج هيدري للإمدادات الغذائية المدعومة (بعضها مستورد بالعملة الصعبة) أيضاً ٢٠١ مركزاً (في ٦٧ منطقة فرعية)، ويضمن توافر الأغذية وإمكانية الوصول إليها بتكاليف معقولة. ومبلغ الدعم يُحدد بحسب حجم الأسرة، والحد الأدنى هو ١٠ أصناف من الضروريات الغذائية الأساسية بأسعار مدعومة وبعضها بأسعار معقولة. وانخفضت أسعار المواد الغذائية خلال العامين الماضيين ولكن لا تزال هناك حاجة لمزيد من الجهود.

٤٥- ويجري تحسين مراقبة جودة الأغذية. ويُطبَّق الإشعار القانوني رقم ٢٠٠٦/١١٣ لتحديد المعايير الخاصة باللبن ومصانع تجهيز منتجات الألبان، وتعزز إنفاذ إعلان الحجر الصحي النباتي رقم ٢٠٠٦/١٥٦. ويُطبَّق أيضاً الإشعار القانوني رقم ٢٠٠٦/١١٤ بصرامة لتنظيم استخدام مبيدات الآفات.

٤٦- وتتولى وزارة الزراعة إنفاذ التطعيم الإجباري للحيوانات. ويجري التطعيم بانتظام ضد أنواع مختلفة من الأمراض مثل طاعون المجترات الصغيرة، والحمى القلاعية، وجدري الأغنام، والجمرة الخبيثة، وداء الكلب، والتهاب الحنجرة المعدية لدى الدواجن، والأمراض غير المعدية، ومرض غومبورو، ومرض كرويزا، وجدري الطيور. وتقدم وزارة الزراعة هذا التطعيم إلى كل من حيوانات المشاريع الزراعية ذات المساحات الواسعة والمشاريع الزراعية المكثفة.

## ٢- الصحة

٤٧- الحقوق الصحية محترمة. وتخصص القوانين الانتقالية بشكل خاص ثلاثة فصول للصحة (فصل في القانون المدني وفصلان في القانون الجنائي). وهناك أربعة إعلانات محددة وهي الإعلان رقم ١٩٩٣/٣٦ المتعلق بمراقبة العقاقير والمستلزمات الطبية ومستحضرات التجميل والمواد الصحية؛ والإعلان رقم ١٩٩٥/٧٤ المتعلق بالخدمات الصحية في القطاع الخاص؛ والإعلان رقم ٢٠٠٤/١٤٣ المتعلق بمراقبة التبغ؛ والإعلان رقم ٢٠٠٧/٥٨ المتعلق بحظر تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث.

٤٨- ويجري الترويج للحقوق الصحية في إطار السياسة الصحية الوطنية لإريتريا (٢٠١٠)، وخطة التنمية الاستراتيجية الوطنية لقطاع الصحة (٢٠١٢-٢٠١٦). ويمثل التمتع بأعلى مستويات الصحة التي يمكن تحقيقها للجميع أحد الحقوق الأساسية لكل مواطن. وتنفذ إريتريا حالياً الخطة الثانية للتنمية الاستراتيجية الوطنية لقطاع الصحة التي تغطي الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢١، وتقوم بمراجعة سياستها الصحية الوطنية التي وُضعت في عام ٢٠١٠. وصدر العديد من المبادئ التوجيهية لتوسيع وتعزيز احترام الحقوق الصحية، وخاصة من حيث جودة الخدمات الصحية والوصول إليها.

٤٩- في مجال الصحة العامة، عملت شعبة النهوض بالصحة الوطنية التابعة لوزارة الصحة، بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية، على تحسين معرفة الجمهور وسلوكه، من خلال عدة تدخلات وحملات متنوعة. كما ساهمت الحملات الصحية (المدرجة في المرفق) في تناول الحقوق والخدمات الصحية.

## (1) تعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية وجودتها

٥٠- توسّع نطاق توفير الخدمات الصحية بشكل عادل، وأصبح ٦٠ في المائة من سكان المناطق الريفية قادرين على الوصول إلى خدمات صحية تبعد أقل من ٥ كيلومترات، وأصبح ٨٠ في المائة منهم قادرين على الوصول إلى خدمات صحية تبعد أقل من ١٠ كيلومترات. وبلغت نسبة التغطية بالخدمات السابقة للولادة ٩٧ في المائة، ونسبة الولادة في المرافق الصحية وبمساعدة قابلات ماهرات ٦٢ في المائة (وقد كانت ٦ في المائة عند الاستقلال في ١٩٩١)، وأصبح التطعيم شاملاً عملياً (٩٨ في المائة)، وتم القضاء على شلل الأطفال، ولم يعد كزاز الأمهات والمواليد يمثل خطورة عامة على الأطفال دون سن الخامسة. ومعدل الإصابة بالسل هو الأقل في منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا، ونسبته حوالي ٧٠ إصابة لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة.

٥١- والاتجاهات واعدة فيما يتعلق بكل من حالات فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، مما يشير إلى استقرار نسبة الانتشار في مستوى منخفض وإلى تراجع نسبة الإصابات بالفيروس لدى عموم السكان، وتبلغ نسبة الانتشار حالياً حوالي ٠,٥ في المائة. ويتلقى الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية مساعدة من الحكومة بدعم ومساهمة من جهات فاعلة غير حكومية. وأسهم إنشاء جمعية الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (المسماة "بيدهو"، أي التحدي) في تجنب وصم الضحايا وتهميشهم. وتقوم مجموعة التوعية الاجتماعية الإريترية التابعة للاتحاد الوطني للشباب والطلاب الإريترين أيضاً ببرامج توعية، وتقدم الدعم إلى خطط دعم توزيع الرفالات للمساعدة في جهود الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٢- وأطلقت استراتيجية دحر الملاريا في تموز/يوليه ١٩٩٩، ومنذ ذلك الحين، انخفض مجموع الإصابات بالملاريا بنسبة ٩٠ في المائة، في حين انخفض معدل الوفيات الإجمالي بنسبة ٨٦ في المائة. وفي هذا الصدد، نال الإنجاز النموذجي الذي حققته إريتريا اعتراف الاتحاد الأفريقي. ففي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، حصلت إريتريا على جائزة ألما للتفوق في مكافحة الملاريا. وتقترب إريتريا حالياً من القضاء على الملاريا.

٥٣- ومرض الإسهال هو أحد الأسباب الرئيسية الثلاثة لوفيات الأطفال دون سن الخامسة، والاعتلال بين عامة السكان. ويمثل مشروع تعميم الصرف الصحي بقيادة المجتمعات المحلية، بالتالي، أولوية في القضاء على التبرز في العراء في القرى الريفية. واعتباراً من حزيران/يونيه ٢٠١٨، أعلن عن الشروع في جهود القضاء على التبرز في العراء في أكثر من ١٠٠٠ قرية، وأعلن عن النجاح في القضاء على تلك الممارسة في ٧٠٠ قرية (أكثر من ربع القرى الريفية).

٥٤- وتُبدل أقصى جهود التوعية في مجال الصحة العامة. وفي جميع المناطق، حسّنت دور استقبال الحوامل قبيل الولادة، وعددها ٤٣، خدماتها المقدمة إلى الحوامل. ووضعت ٢٧٢٥ حاملاً بأمان في المرافق الصحية بعد فترة من البقاء في مرافق الانتظار، وأحيلت ٦١ امرأة فقط إلى مرافق ذات مستوى أعلى. وقدم موظفو الصحة المجتمعية المدربون تدريباً ملائماً والمزودون بالوسائل اللازمة مختلف الخدمات الصحية الإرشادية والعملية، وأجروا فحوصات لحالات الحمى وعالجوا الإصابات المؤكدة بالملاريا، وبلغ عدد من تلقوا العلاج ٣٣ ٣٩٥ شخصاً (٤٠ في المائة ممن شملهم الفحص). ومن بين المجالات التي يقدم فيها موظفو الصحة المجتمعية خدماتهم

الصحية في منازل متلقي تلك الخدمات، الإدارة المتكاملة للأمراض الرضع والأطفال، والدورات العلاجية القصيرة بالملاحظة المباشرة للسبل، ومسائل الصحة الإنجابية، والإرشادات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

٥٥- وأصبحت الأمراض غير المعدية من الأسباب العشرة الأوائل للاعتلال والوفيات، وتُبدل الجهود لعلاج أمراض القلب، والإصابات، وارتفاع ضغط الدم، والسكري. ونسبة الإصابة بالعمى منخفضة إلى حد ما وتنظم مع ذلك حملات وقائية تتعلق بالصحة العامة والصرف الصحي. وكللت بالنجاح الجهود الرامية إلى منع العمى بسبب اعتماد عدسة العين. وتُبدل الجهود للسيطرة على الأمراض غير المعدية من خلال التصدي لعوامل الخطر ومنها استهلاك الكحول، والخمول البدني، وغيرها. كما تُبدل الجهود لإنشاء مراكز متخصصة تشمل مصحة جديدة لأمراض القلب، ومركزاً للعلاج الطبيعي، ومصانع لتوليد الأكسجين، ومركزاً للعلاج الإشعاعي، وغيرها من المرافق.

٥٦- وتعزز توافر الأدوية الأساسية بتكاليف معقولة بإنتاجها محلياً من خلال إنتاج أكثر من ٤٨ منتجاً تغطي ٧ مجالات علاجية، ووُضعت خطط للزيادة من ذلك الإنتاج في المستقبل القريب. وتباع الأدوية بأسعار مدعومة وفي بعض الأحيان بأسعار معقولة، ويمكن الوصول إليها بدون وصفة طبية وترخيص طبي للأدوية التي تستلزم وصفة طبية. وتجري أيضاً مراقبة جودة الأدوية المستوردة.

٥٧- وأسفرت الجهود والإنجازات في مجال الصحة، التي جرت في إطار جهود التطوير الشامل لجميع القطاعات، عن تحسينات مستمرة في المؤشرات الصحية مثل معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، والوفيات النفاسية، ومتوسط العمر المتوقع. وحُقق معدل الوفيات النفاسية لكل ١٠٠٠ مولود حي بنسبة ٦٩ في المائة، من ١٥٩٠ في عام ١٩٩١ إلى ٥٠١ في عام ٢٠١٥. وحُقق معدل وفيات حديثي الولادة لكل ١٠٠٠ مولود حي بنسبة ٤٦ في المائة، من ٣٣١ في عام ١٩٩١ إلى ١٧,٧ في عام ٢٠١٦. وحُقق معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي بنسبة ٧٠,٥ في المائة، من ١٥١ في عام ١٩٩١ إلى ٤٤,٥ في عام ٢٠١٦. وارتفع العمر المتوقع عند الولادة من ٤٨ سنة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٥ سنة في عام ٢٠١٦ (٦٢,٩ لدى الذكور و٦٧,١ لدى الإناث).

#### (ب) تطوير قدرات الموارد البشرية

٥٨- توسعت وتعززت مؤسسات ومراكز التدريب الصحي وأدى ذلك إلى تحسين القدرات البشرية. وبالرغم من تخرّج العاملين الصحيين الجدد وتوظيفهم بانتظام، فإن الأهداف المنشودة فيما يتعلق بالتوظيف لم تتحقق بعد، خاصة بالنسبة للأخصائيين على مستوى المستشفيات، بما في ذلك الجراحون، وأخصائيو الأشعة، وأطباء الأمراض الباطنية، الخ. ومع ذلك، تخرّج في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ أكثر من ٨٠٠ طالب من مختلف المؤسسات الصحية في شتى المجالات الصحية. وشمل ذلك ٣٢٤ ممرضاً وممرضة منتسبين من المدارس الثلاث للممرضين المنتسبين (بارنتو، وغيندا، ومينديفيرا)؛ و ١٥٠ حاملاً لدبلوم التمريض الشامل والقبالة من كلية أسمرة للعلوم الصحية؛ و ٤٥ حاملاً لدبلوم تمريض بدرجة ممرض/ممرضة من كلية أسمرة للعلوم الصحية؛ و ٤٦ حاملاً لبيكالوريوس العلوم في مختلف المجالات الصحية من كلية أسمرة للعلوم الصحية

وجامعات أجنبية أخرى (جامعة دندي، وجامعة روما، وجامعة لندن، وجامعة الجزيرة)؛ وحوالي ١٢٠ طبيباً من كلية أرووتا للطب وطب الأسنان في إريتريا.

### ٣- حقوق التعليم

٥٩- يسترشد توفير التعليم الواسع النطاق الذي يتضمن نشر المهارات واللغات على نطاق واسع وتدريب رأس المال البشري بكثافة، بالسياسات والاستراتيجيات الحكومية على المستوى الكلي. ووفقاً لسياسة التعليم الوطنية لعام ٢٠١٢ التي أعيد استعراضها، تم تنفيذ خطة تطوير قطاع التعليم (٢٠١٣-٢٠١٧) وتوسيع نطاق الوصول بشكل عادل إلى التعليم وتحسين نوعيته، إضافة إلى بناء القدرات المؤسسية. ويجري تعزيز السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى إتاحة الوصول العادل إلى التعليم مع التركيز على الفئات الضعيفة والمناطق الريفية والمناطق النائية. وتشمل هذه السياسات والاستراتيجيات توفير التعليم للجميع، وتعليم الفتيات، وتعليم الرحل، والتعليم الابتدائي التكميلي، وتعليم الكبار، والتعليم المتواصل، وحظر العقوبات البدنية في المدارس. وتعزز جميع السياسات الوصول والإنصاف، وبدأت وزارة التربية تبعاً لذلك تنفيذ خطة تطوير قطاع التعليم (للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١).

#### (أ) الوصول إلى التعليم الابتدائي وتحسين نوعيته وشموله

٦٠- يشجع برنامج تنمية الطفولة المبكرة مبادرات التدخل المبكر - وقد ارتفع عدد مؤسسات التعليم قبل الابتدائي بنسبة ٨,٥ في المائة، وارتفع معدل الالتحاق بها بنسبة ٦,٦ في المائة (وبلغت الزيادة بالنسبة للفتيات ٦,٤ في المائة). وبلغ عدد الملتحقين بها ١٩٦ ٤٧ منهم ٤٨,٧ في المائة من الفتيات. وارتفعت نسبة التغطية في المناطق الريفية من ٦٤,٢ إلى ٦٥ في المائة، وبلغت نسبة الزيادة ١٨,٥ في المائة، وأدت خطة مقدمي الرعاية في المجتمع الريفي دوراً حاسماً في ذلك. واعتُبر تشجيع التعليم ما قبل الابتدائي في المدارس الابتدائية الموجودة من قبل وسيلة لتحقيق الاستفادة القصوى من الفرص والموارد. والتقدم الذي تحقق كبير بوجه عام، ولكن ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

٦١- ويسهم تعليم اللغة الأم في تحقيق شمولية التعليم الابتدائي. وتقوم السياسة المتبعة في هذا المجال على توفير التعليم الأساسي حتى مستوى التعليم المتوسط. وتعكس الخدمات المقدمة السياسة اللغوية التي يقرها القانون، والمساواة بين اللغات الإريترية. ويبلغ عدد المسجلين في التعليم الابتدائي حالياً ٣٤٩ ٧٥٣ تلميذاً (٤٥,١ في المائة منهم فتيات) وارتفع صافي معدل التحاق الفتيات بالمدارس من ٧٩,١ في المائة إلى ٨٠,٤ في المائة. وارتفع عدد المدارس الريفية بنسبة ١,٣ في المائة وهي تمثل ٨٠,٧ في المائة من مجموع مدارس المرحلة الابتدائية. ويجري التركيز على استمرارية التعليم حتى المرحلة المتوسطة (وتمثل المدارس الريفية المتوسطة ٧٢ في المائة). وأمكن توفير فرص أحسن وتحقيق قدر أكبر من الاستمرارية، وخاصة بالنسبة للفتيات، من خلال إنشاء ١٠ مدارس داخلية (تقوي ٩ ٨٥٢ تلميذاً منهم ٣٤,٦ في المائة فتيات). وتوجد ١٦٥ مدرسة (يتضمن بعضها مرافق داخلية) تخدم المجتمعات البدوية ويدرس بها ٧ ٥٢٨ تلميذاً (منهم ٤٦ في المائة فتيات). وساعدت حلقة العمل الوطنية حول تعليم أطفال البدو (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١) في تقييم الخطة الاستراتيجية وإعادة تحديدها.

٦٢- وبدأ العمل بالتعليم الابتدائي التكميلي. ونظراً للتحدي المتمثل في أن ١٧ في المائة من الأطفال في سن الدراسة الابتدائية غير ملتحقين بالتعليم (كانت النسبة خلال الاستعراض الدوري الشامل الثاني ٣٣,٧ في المائة) ولأن التحاق الفتيات بالتعليم في بعض المناطق النائية يتطلب مزيداً من الاهتمام، تجري تكملة تعميم التعليم الابتدائي بالتعليم الابتدائي التكميلي. وفي السنة الدراسية ٢٠١٦-٢٠١٧، على سبيل المثال، استفاد من التعليم الابتدائي التكميلي ٨ ٥٧٥ طفلاً لم يكونوا ملتحقين بالتعليم (منهم ٤٦,٤ في المائة فتيات) تتراوح سنهم بين ٩ سنوات و ١٤ سنة، ولا سيما من المناطق النائية والريفية. ويقدم ذلك التعليم بتسع لغات، وانتقل ٨٥ في المائة من المستفيدين منه (٣٩,٨ في المائة فتيات) إلى المستوى المتوسط.

٦٣- ويقدم تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة في مدرستين غير حكوميتين للصم (في بلديتين) ومدرسة للمكفوفين (تديرها الحكومة). وارتفع عدد الملتحقين بهذا التعليم بنسبة ١١ في المائة (٥٠ في المائة فتيات). ويجري تعميم تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة أيضاً في ٤٥ مدرسة متوسطة نظامية. ويحصل الأطفال الذين يعانون من مشاكل ذهنية أو مشاكل نمو على فرص تعليمية في المدارس العامة النموذجية.

٦٤- وسجلت الجهود الرامية إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم نتائج مشجعة. فقد بلغت نسبته في التعليم الابتدائي ٩٤ في المائة. وبلغ صافي معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي ٨٢ و ٨٥ و ٩١ في المائة، على التوالي. ويمثل ذلك أحد التحديات في مجال التعليم، ووزارة التعليم مدركة لضرورة بذل جهود إضافية. ومع ذلك، فإن النتائج تعكس الجهد المبذول والتقدم المحرز لضمان حق الفتيات في التعليم وضمان وصولهن إلى مستويات أعلى.

٦٥- ويمثل برنامج محو الأمية وتعليم الكبار برنامجاً وطنياً مهماً، وقد انخفض معدل الأمية إلى ٢٠ في المائة. واعتبرت حلقة عمل وطنية عُقدت في عام ٢٠١٦ وشارك فيها جميع أصحاب المصلحة التقدم المحرز واعداداً. وخلال عام ٢٠١٦، شارك ٢٠٣ ١٧٤٠ شخصاً من البالغين والأطفال غير الملتحقين بالمدارس (٨٩ في المائة منهم إناث) في برنامج محو أمية الكبار، وأكمل ٧٥,٧ في المائة منهم (٦٧,٦ في المائة من الإناث) البرنامج. وشمل برنامج الدروس المسائية بما فيها دروس المستوى الثانوي ٦٠٣٤ ٦ مشاركاً (منهم ٣٦ في المائة إناث) لم يتلقوا تعليماً من قبل. ويتجلى العائد الاجتماعي لخطة التعليم في نجاح ٧٤ فتاة من المناطق النائية أكملن تعليمهن الثانوي وحققن ارتقاء اجتماعياً ووظيفياً من خلال توظيفهن في مختلف المؤسسات العامة والخاصة. والتحقّت أخريات بمدارس فنية وبمدرسة وارساي يكيلو الثانوية من أجل المشاركة في امتحان شهادة اختتام التعليم الثانوي.

٦٦- وبلغ عدد المسجلين في التعليم الثانوي ١١ ١٥١ طالباً (٤٧ في المائة منهم فتيات) في السنة الدراسية ٢٠١٧-٢٠١٨. ويتواصل تعليم الصف الثاني عشر لجميع طلاب المدارس الثانوية في مدرسة وارساي يكيلو الثانوية (في مركز ساوا للتعليم والتدريب) بقصد تحقيق ما يلي:

- تحقيق أقصى فرص الدخول إلى الجامعة؛
- جمع جميع الطلاب في مدرسة ثانوية واحدة في آخر سنة من التعليم الثانوي، وتوفير فرص متكافئة تضمن التنافس على تحقيق أعلى المستويات؛
- تعزيز الانسجام والتماسك الاجتماعي للجيل الجديد.



٦٧- والمسارات التالية لمواصلة التعليم مكفولة للجميع وبدون أي استثناء، وفقاً لنتائج الاختبارات الوطنية في نهاية التعليم الثانوي:

- يلتحق من ينجح بتفوق في الامتحان بمؤسسات التعليم العالي للحصول على إجازة أو دبلوم؛
- يلتحق من يجتاز ذلك الامتحان بالمركز الوطني للتدريب المهني للتدرب على مهارات تقنية متوسطة المستوى؛
- يحصل بقية الطلبة ممن يسجلون نتائج دون مستوى معيّن على فرصة التدرب لاكتساب مهارات مهنية لمدة عام واحد في مراكز أنشئت حديثاً للتدريب المهني حول بعض مشاريع التطوير التحويلية.

٦٨- ويقدم التعليم والتدريب الفني والمهني في ٨ مدارس فنية على المستوى المتوسط (لمدة سنتين لمن أكملوا الصف العاشر من التعليم الثانوي). وقد ارتفع عدد هذه المدارس من ٤ في عام ١٩٩٩ إلى ٨ في عام ٢٠١٦، وارتفع عدد المسجلين بها من ٩٠٨ في عام ١٩٩٩ إلى ٣٦١٣ بحلول عام ٢٠١٦. ويتخرج من هذه المدارس ما بين ٧٠٠ و ٨٠٠ طالب سنوياً. ويتخرج من المركز الوطني للتدريب المهني سنوياً في المتوسط ٢٠٥٥ طالباً (٥٢ في المائة منهم فتيات) في التكنولوجيا الزراعية، وتكنولوجيا البناء والتشييد المتقدمة، والتجارة وإدارة الأعمال) بعد تلقي تدريب لمدة عامين بعد التعليم الثانوي.

٦٩- وتكافؤ الحقوق والفرص للاتحاق بمؤسسات التعليم العالي المجاني مضمون في ٧ مؤسسات للتعليم العالي موزعة في جميع أنحاء البلاد. وفي السنوات الجامعية الثلاث الأخيرة، مُنح حوالي ٣١٧٨٦ طالباً فرصاً تعليمية لنيل شهادات الماجستير والإجازة، والدبلوم، وبلغت نسبة الزيادة السنوية في التسجيل ٤,٩٥ و ٥,٤٧ في المائة. وبلغت نسبة التسجيل لنيل شهادة الماجستير والدبلوم ٦٢,٦ و ٣٦,٥٢ في المائة على التوالي. وبلغ متوسط التمثيل النسائي السنوي ٤٢,٤ في المائة، وفي السنة الجامعية ٢٠١٧/٢٠١٨ بلغ ٥٠,٤ في المائة في العلوم والتكنولوجيا البحرية، و٥٠,٥ في المائة في الزراعة (٤١,٦ في المائة في العلوم والتكنولوجيا، و٤٤,٣ في المائة في الأعمال والاقتصاد، و٤٣,٤ في المائة في الفنون والعلوم الاجتماعية، و٤٤,٥ في المائة في علوم الصحة). وبشكل عام، بلغ عدد طلاب معهد التكنولوجيا خلال نفس الفترة ٢٦٧ ٥ طالباً (٤٨,٧ في المائة).

٧٠- وتحسنت نوعية التعليم بشكل خاص في المستويين الابتدائي والمتوسط، ولكن لا يزال هناك المزيد مما يجب إنجازه. وتوجه الجهود إلى تعزيز أهمية التعليم، وتشجيع تركيزه على الطالب، وضمان كفاءته وفعاليته، وتطوير دور المدرّسين وتحسين الإدارة التعليمية. ويجري تقييم مستويات إنجاز الطلاب وأهداف التحصيل العلمي، ويحظى نظام التطوير والرصد بأولوية. ورغم حدوث التحسينات، لا تزال هناك فرص غير مستغلة على جميع المستويات تمثل تحدياً. ومن المقرر اتخاذ المزيد من التدابير الهامة خلال السنوات الخمس المقبلة في إطار سياسة ترمي إلى تفادي تلك الخسارة تماماً.

## (ب) تخصيص الموارد للتعليم، وخاصة تعليم الفتيات

٧١- التعليم مجاني في جميع المستويات. وبلغت نسب الإنفاق على التعليم ١٠,٤٩ في المائة في عام ٢٠١٣، و١٢,٣٣ في المائة في عام ٢٠١٤، و١٠,٠٥ في المائة في عام ٢٠١٥، و١٠,٠٦ في المائة في عام ٢٠١٦ من مجموع النفقات الحكومية، و٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتبلغ نسبة ما يُنفق على التعليم الابتدائي والمتوسط حوالي ٣١,٠١ في المائة من مجموع الإنفاق، وهو ما يعكس التزام الحكومة بالتعليم الأساسي الإلزامي والمجاني. ومساهمة المجتمع في هذا المجال كبيرة، وهي في الغالب مساهمة عينية، وأغلبها في شكل مساهمة في الأعمال مثل بناء قاعات الدراسة، وتوفير المواد الدراسية، والأزياء المدرسية، ودفع تكاليف المنافع العامة، وغيرها من التكاليف المماثلة. ويمثل التمويل الخارجي جزءاً صغيراً جداً من تمويل التعليم. ومصرف التنمية الأفريقي، واليونيسيف، والشراكة العالمية من أجل التعليم، هم الشركاء الرئيسيون في خطة تطوير قطاع التعليم (للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧). وقدم المصرف الإفريقي للتنمية دعماً لبرنامج التعليم التقني والتدريب المهني، وقدمت اليونيسيف والشراكة العالمية من أجل التعليم دعماً إلى برنامج التعليم الأساسي.

## جيم - إقامة العدل

## ١- تنفيذ القوانين الوطنية

٧٢- يتمثل المصدر الرئيسي للقانون الذي لا يزال سارياً في القوانين الانتقالية (القانون المدني، وقانون الإجراءات المدنية، والقانون الجنائي، والإجراءات الجنائية، والقانون التجاري، والقانون البحري). وتم أيضاً سن وتنفيذ ١٧٨ إعلاناً و١٢٥ إشعاراً قانونياً. وبالرغم من التحديات القائمة في مجال بناء القدرات المؤسسية، فإن الالتزام واضح فيما يتعلق بتعزيز الدولة وسيادة القانون من خلال إقامة العدل بشكل قابل للتطبيق. وعملاً بالمادتين ٢(٤) و(٥) من الإشعار القانوني رقم ١٤/١٩٩٣، أنشأت وزارة العدل لجنة لإصلاح القوانين، واستعرضت القوانين الانتقالية، ونُشرت القوانين الوطنية الجديدة في عام ٢٠١٥. وفيما يلي بعض سمات القوانين الوطنية الجديدة:

- التركيز على حقوق الإنسان؛
- مراعاة ثراء تراث إريتريا وتقاليدها الثقافية المتأصلة في قوانينها العرفية الراسخة التي تعود إلى قرون طويلة والقائمة على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية؛
- تناول الحقوق المدنية والسياسية التي تهدف إلى تعزيز الوصول إلى العدالة وتحسين إقامتها؛
- شمولها أنواعاً جديدة من الجرائم المرتبطة بتقدم التكنولوجيا.

٧٣- وتقوم وزارة العدل بعمليات تهدف إلى زيادة الوعي بالحقوق والواجبات التي يكفلها القانون، وخاصة في القوانين الوطنية الجديدة.

## ٢- إعمال الحقوق القانونية

٧٤- استتقلال الادعاء. يعمل مكتب النيابة العامة، برئاسة المدعي العام، في جميع أنحاء البلاد. وتُبدل جهود مستمرة للحفاظ على سلامة هذه المؤسسة وفقاً للإعلان رقم ١١/١٩٩١ وللمادة ٧ من الإعلان ٩٣/٣٧. وهي تعمل بالتالي على دعم سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان. وتوفر وسائل الانتصاف القضائية والإدارية في حالة حدوث أي انتهاك. وتحقيقاً لهذا الهدف، أُعطيت الأولوية لتعزيز تنمية الموارد البشرية وبناء المؤسسات على جميع المستويات.

٧٥- وتُبدل جهود مستمرة لتعزيز القضاء. وتقوم وزارة العدل بجهود كثيفة لضمان الوصول إلى العدالة، وتعزيز المساواة والإنصاف، وضمان النظر في القضايا بسرعة معقولة، والحفاظ على النزاهة المؤسسية، وتعزيز ثقة الجمهور في أداء نظام العدالة؛ ولا تزال توجد مع ذلك حاجة لمزيد من الجهود. والمساواة أمام القانون مضمونة ولا يوجد في نظام العدالة الإريتري تمييز على أساس العرق أو اللون أو الديانة أو الجنس. وتُبدل بالتالي جهود لا هوادة فيها للحفاظ على سيادة القانون ولمعاملة الأشخاص نفس المعاملة في الظروف المماثلة. وجلسات المحاكم مفتوحة للجمهور، وهي تحافظ على الشفافية والمساءلة.

٧٦- ويتكون القضاء الإريتري من محاكم تراتبية هي: المحكمة المجتمعية المحلية، والمحكمة الإقليمية، والمحكمة العليا، وكذلك شعبة الاستئناف النهائي داخل المحكمة العليا التي تكفل الوصول إلى العدالة. ويتمثل أحد التحديات الحاسمة في عدم وجود نظام دفاع عام كامل النطاق يحقق شراكة بين القطاعين العام والخاص. ويتلقى المدعى عليهم المعوزون، والضعف، والبعث، والأحداث، المتهمون بجرائم يعاقب عليها بالسجن النافذ لمدة تزيد على عشر سنوات، مساعدة محام تعينه المحكمة. وبناء على ذلك، تواصل المحكمة تكليف محامين من الدفاع العام لتمثيل الأفراد الذي يحق لهم الحصول على تلك المساعدة في المحاكم العليا.

٧٧- والوصول العادل إلى تلك الخدمات وتوافره يعززه وجود المحاكم المجتمعية المحلية الـ ٤٣٠ التي أنشئت في جميع أنحاء البلاد بموجب الإعلان ٢٠٠٣/١٣٢، والتي تعززت اختصاصاتها بصدر الإعلان رقم ١٦٧/٢٠١٢. والقضاة تنتخبهم المجتمعات المحلية المعنية التي يخدمونها. ووزارة العدل مسؤولة عن تنسيق وميزانية التدريب الذي يشمل الإلمام بأساسيات المهام، وحفظ الملفات، والتدريب القانوني الأساسي.

## ٣- إنفاذ القانون والممارسة العملية

٧٨- يجري إنفاذ القانون وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية. وتطبق المبادئ التوجيهية الموحدة للشرطة ومدونة قواعد سلوكها. وأطلقت قوات الشرطة والأمن الإريتري خطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٧ استناداً إلى التقييم الوطني للحالة المتعلقة بالجرائم وبأداء الشرطة. وتقوم قوات الشرطة والأمن الإريتري، على ذلك الأساس، بالمحافظة على السلام، ومنع ارتكاب الجرائم والمخالفات، واعتقال الجناة، ومساعدة المدعين العامين في التحقيق والمقاضاة. وبالرغم من محدودية القدرات، فإن النظام العام والسلامة العامة يتسمان بالقوة. وبدأت الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ تحت شعار "تعزيز الدولة في ظل السلام الدائم وسيادة القانون".

٧٩- وتوزيع خدمات الشرطة وفق التوزيع الديمغرافي للسكان تكفله مراكز الشرطة العاملة في ٥٤ منطقة فرعية من البلاد، ويوجد ٣١ مركزاً إضافياً تعمل بشكل يراعي العوامل الاجتماعية

والجغرافية المحلية. وهناك وحدات احتياطية خاصة في مقر الشرطة الرئيسي جاهزة للقيام بأي مهام طارئة. و١٩,٩٥ في المائة من أفراد الشرطة سيدات يعملن في مختلف المجالات. ويجري الحفاظ على الأساس القانوني والمؤسسي لضمان المصداقية والنزاهة والشفافية، ويجري بانتظام وبشكل مباشر إحالة تقارير التحقيق إلى المدعين العامين. وتبعاً لذلك، تطبّق التدابير التالية:

- تُبَلِّغ مراكز الشرطة قادتها فوراً بأي تدبير تتخذه وبأي عملية تقوم بها؛
- أي شخص يُحتجز أو يُدعى لكي يُستجوب يتلقى إرشادات بتسجيل تظلم مما يكون قد تعرض له من إساءة، في سجل الشرطة اليومي، ويحال ذلك التظلم إلى فرع الخدمات القانونية والتفتيش لتقييمه؛
- تطبّق المبادئ التوجيهية الشاملة المعدة لقيام ضباط الشرطة بالتحقيق في الجرائم القانونية تطبيقاً مرناً وفقاً للمواد من ٢٢ إلى ٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية الانتقالية لإريتريا، مع تجنب اللجوء إلى التعذيب ورصد حالات حدوثه؛
- تتبع الدائرة القانونية وفرع التفتيش في قوات الشرطة والأمن الإريتريّة بانتظام الأحكام القانونية المعمول بها، وتخضع كل حالة للتقييم في الاجتماعات الأسبوعية؛
- تُتخذ الإجراءات التأديبية في حالة حدوث سوء سلوك، وفق التسلسل الهرمي لقوات الشرطة والأمن الإريتريّة، ونُحال الانتهاكات التي ترتقي إلى مستوى الجريمة إلى النيابة العامة؛
- يزور المدعون العامون والقضاة مراكز الشرطة ومراكز الاحتجاز، ويشرفون على الالتزام بالقانون.

٨٠- وتتلقي الشرطة المجتمعية التي تنتخبها المجالس المحلية تدريباً أساسياً، وتساهم في الأنشطة التي تقوم بها الشرطة. ويبلغ عدد أفرادها حالياً ٧٢٥ ١٠ فرداً في جميع أنحاء البلاد، وقد سجلت نتائج مشجعة في تعزيز النظام العام والسلامة. وهي تتعامل مع المخالفات البسيطة التي تجري تسويتها غالباً في المحاكم المجتمعية المحلية، ويحال بعضها إلى مراكز الشرطة. وقد كفل ذلك تولي المجتمع المحلي مسؤولية الحفاظ على النظام العام والسلامة. وعلى الرغم من أن التجربة جديدة وتحتاج إلى تعزيز، فقد أثبتت فعاليتها حتى الآن في تحقيق الأهداف المحددة لها.

٨١- واحترام كرامة الإنسان له مكانة كبيرة في ثقافة المجتمع الإريتري، وهو ينعكس في عدم التسامح مع الانتهاكات والتجاوزات، ويظل أولوية في عمل الشرطة. ويتم الحفاظ على حسن سلوك الشرطة وانضباطها وتجري مراقبتها بتطبيق القواعد والإجراءات ومدونة قواعد السلوك. وتمثل تلك القواعد والإجراءات رادعاً لأي إساءة أو ممارسة أو سلوك غير لائقين. وتتخذ قوات الشرطة الإريتريّة تدابير مناسبة بشأن أي تجاوزات أو إساءة استخدام للمسؤولية أثناء الخدمة الفعلية، ولم تحدث تلك التجاوزات إلا قليلاً. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمت مقاضاة ١٢ من ضباط الشرطة بتهمة الإخلال بالثقة، والسرقعة، والرشوة، وسوء استخدام المسؤولية.

٨٢- وتمثل العلاقة الجيدة بين الشرطة والمجتمع مكسباً هاماً. ويجري إنفاذ القانون وتأمين السلامة العامة بنجاح، بدعم كامل من المجتمعات المحلية والمواطنين. ويجري تعزيز ذلك من

خلال الاجتماعات الدورية، والحلقات الدراسية، والمشاورات، وهناك درجة كبيرة من الوعي العام والشعور بالمسؤولية عن تنفيذ القانون والمحافظة على النظام. وتساهم وسائل الإعلام العامة ومجلة قوات الشرطة والأمن الإريتيرية في تعزيز تلك الجهود. وينظّم في المتوسط ١٥٠٢ اجتماعاً وحلقة دراسية (يبلغ عدد المشاركين سنوياً ٨٦٨ ٥٥١ مشاركاً) على جميع المستويات (الوطنية والإقليمية والمحلية). وتنظّم تلك الاجتماعات أيضاً وفق الخلفيات الاجتماعية (للطلاب، والمجتمعات المحلية على مستوى القرية/البلدة، وعمال الصناعات، وعمال النقل، والمهنيين وشركات الأعمال، والجمعيات الوطنية، وموظفي الحكومة، وغيرهم). وتُنظّم حلقات دراسية واجتماعات مماثلة ولكنها منفصلة بشأن حركة المرور، والسلامة العامة.

٨٣- انتشار الجريمة محدود للغاية في إريتريا. وارتكبت حوالي ٦١٠ ٢٦ مخالفة خلال الفترة من ٢٠١٧ إلى منتصف عام ٢٠١٨، وانخفضت معدلات الجريمة سنوياً بنسب ٣ و٧,٤ و١١,١٢ في المائة في السنوات ٢٠١٥ و٢٠١٦ و٢٠١٧، على التوالي، وتحقق تجاوز نسبة ٨ في المائة بحلول عام ٢٠١٨ (انظر الجدول أدناه). وعموماً، انخفضت الجريمة بمعدل ١٣,٧٨ في المائة في السنوات الأربع الماضية. وتم البت في ٨٠ في المائة من الجرائم في غضون فترة الـ ٢٨ يوماً التي يحددها القانون مما يشير إلى سرعة إجراء التحقيقات اللازمة. وإريتريا دولة ذات مستوى جرائم منخفض، وأنواع الجرائم القليلة التي تُقترب فيها منخفضة الخطورة مقارنة بالعديد من البلدان الأخرى. فحوالي ٧٥ من الجرائم هي جرائم صغيرة تتعلق بالسرقة والسطو. وتشير دراسة أعدها أحد خبراء قوات الشرطة والأمن الإريتيرية (وقدمت في مؤتمر الدراسات الدولية للإريتيرية في عام ٢٠١٦)، استناداً إلى بيانات الجرائم المسجلة خلال ٢٤ سنة، إلى تلك الحقيقة وإلى أن الجريمة العنيفة في إريتريا معدلها منخفض جداً وهي غير متشابكة مع الفساد.

٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨
٦٤٦٥	٦٢٧١	٥٨٠٧	٥١٦١	٢٩٠٦
-	-٣ في المائة	-٧,٤ في المائة	-١١,١٢ في المائة	
الانخفاض السنوي بالنسب المئوية				

٨٤- وعملت قوات الشرطة والأمن الإريتيرية على تعزيز قدرتها المؤسسية ويجري تحسينها وتقديم التدريب المنتظم إليها. ويشير تقرير عام ٢٠١٧ إلى أن ٢٤٣ من ضباط الشرطة تلقوا تدريباً في مختلف المجالات. وفي عام ٢٠١٨، شارك ١٧ ضابط شرطة في مختلف المؤتمرات والاجتماعات بما في ذلك ما يتعلق منها بمكافحة الإرهاب، وتقنيات جمع المعلومات الاستخبارية، ووضع دليل عن حقوق الإنسان لضباط الشرطة، وعلم الطب الشرعي، وتقييم الجرائم، والجريمة النووية، والتصدي للاتجار بالبشر، والجرائم عبر الوطنية مثل عملية أوسالاما (تأمين سلامة الدولة). وتوسّع التعاون الدولي مع الإنتربول لمنع الجرائم عبر الوطنية، وهو يتسم بالفعالية. وقدمت قوات الشرطة والأمن الإريتيرية في شباط/فبراير ٢٠١٧ إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مقترحاً للتعاون يركز على منع الجرائم، والتحقيق فيها، وتنمية الموارد البشرية. وبناء على ذلك، قدم خبراء المكتب حلقتين تدريبيتين إلى ٤٦ ضابطاً في أسمرة (٤-٨ حزيران/يونيه، و٦-٩ آب/أغسطس ٢٠١٨).

## دال - الحريات

### ١ - تحسين نظام السجون وحالتها

٨٥- يظل احترام وحماية حقوق المعتقلين الهدف الرئيسي لأنشطة دوائر الإصلاح والتأهيل الإريترية في ١١ مركز احتجاز (أحدها للإناث في العاصمة). وتكفل القوانين الوطنية الانتقالية كرامة المعتقلين وأمنهم وسلامتهم. ويتلقى المعتقلون توجيهات بشأن نظام خدمات السجون وحقوقهم وواجباتهم ويُطلب منهم الإبلاغ عن أي انتهاكات لحقوقهم من طرف ضباط الشرطة (٢٠ في المائة منهم إناث). ويعاقب القانون من ينتهك تلك القواعد.

٨٦- وتقوم دوائر الإصلاح والتأهيل الإريترية بإعادة تأهيل المواطنين المدانين ليصبحوا مواطنين ملتزمين بالقانون ومنتجين. وهي تدير شبكة من العيادات، وأقسام المشورة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والبرامج الأكاديمية والمهنية، والأنشطة الرياضية، والثقافية، وأنشطة التوعية. وتُعد المجلة الفصلية لدوائر الإصلاح والتأهيل الإريترية بمثابة مصدر للمعلومات ومحفل للمناقشة بين المعتقلين وعامة الناس. ويشير النمو في المرافق والخدمات إلى الأولوية التي تعطى لأمن المعتقلين ورعايتهم. وتمثل الزيارات الشهرية التي يؤديها الوالدان والأصدقاء، والزيارات الإضافية عند الطلب، والمراسلات في أي وقت، جزءاً من حقوق المعتقلين المكفولة بعناية.

٨٧- وتوجد في معظم المراكز السجنية مرافق صحية مجهزة بمختبرات أساسية عاملة. ويحتوي المستشفى المركزي الوطني في العاصمة أيضاً على قسم داخلي مخصص للسجناء. ويجري بانتظام تقديم الخدمات الطبية من مستشفيات الأسنان والعيون، المجاورة، والتوعية المستمرة بجوانب فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل، وتقديم المشورة بشأنهما. والأمن الصحي مكفول للسجناء.

٨٨- ويجري تنفيذ سياسة التعليم الوطنية في السجون، وتوجد في ٨ سجون برامج تعليمية حتى المستوى الثانوي (وتوجد في بقية السجون برامج حتى الصف الرابع فقط بسبب محدودية القدرات). ويوجد حالياً ١٠١٢ سجيناً يتابعون دروس المرحلة الابتدائية، و٤٠٨ يتابعون دروس المرحلة المتوسطة، و٣٤٨ يتابعون دروس المرحلة الثانوية. ويشارك السجناء في امتحانات الدخول إلى الجامعة الوطنية. وفي السنة الدراسية ٢٠١٥/٢٠١٦، شارك ٢٥ سجيناً في الامتحان الوطني لاختتام التعليم الثانوي والتحقوا بالتعليم العالي في مستويات مختلفة. وأكمل ١٠٥٠ سجيناً بنجاح التدريب المهني في مختلف المهن.

٨٩- ويُحترم في مراكز الاحتجاز الحق القانوني في العقيدة والممارسة الدينية بدون قيود وفقاً للمادة ٢(٢-٩) من نظام دوائر الإصلاح والتأهيل الإريترية. ويؤدي السجناء صلواتهم، وصيامهم والشعائر الأخرى لدياناتهم ومعتقداتهم. ويقومون بذلك بحرية في أماكن إقامتهم في معظم المراكز، ويوجد في مركز سيمبل، في العاصمة، مسجد وكنيسة.

٩٠- والوصول إلى المعلومات عن الشؤون الوطنية والدولية مكفول وتتلقى جميع المراكز البرامج الإذاعية وقنوات التلفزة الفضائية ووسائل الإعلام المطبوعة. وتجري مختلف الأنشطة والمسابقات الثقافية والرياضية داخل مراكز السجون وفيما بينها بمشاركة أفراد الأسرة والجمهور. ولجميع المرافق السجنية فرق ثقافية تنشط خلال الأعياد الوطنية والاحتفالات الدينية والمناسبات الخاصة. ونُظمت على يد مختصين ١٩٠ ندوة تناولت مواضيع التنمية الوطنية، والقوانين الوطنية

الجديدة، وقيمة العمل، والهجرة غير القانونية، وإدارة الإجهاد، ومهارات القراءة، والتنشئة الاجتماعية، وضغط الأقران، وغيرها من المواضيع. وتنظّم أيضاً مسابقة سنوية للمعارف العامة بين السجناء من سجون مختلفة.

## ٢- حرية الديانة

٩١- إن إريتريا دولة علمانية. والحرية الدينية يكفلها القانون، وتمتع بالحماية بوصفها ثقافة يحترمها كل مواطن. وتحمي القوانين الانتقالية حقوق الأفراد في عدم التعرض لأي تمييز أو اضطهاد بسبب ديانتهم. ولا يتعرض أي مواطن للسجن بسبب معتقداته، بما في ذلك المعتقدات الدينية. ولإريتريا تاريخ طويل من التسامح الديني والتعايش والتناغم، يجعلها مثلاً يُتبع في منطقة مضطربة غالباً ما يمزقها الاستقطاب الديني والنزاعات الحادة.

٩٢- وتجري انتخابات للهيكل القيادية للمؤسسات الدينية (السينودس ودار الإفتاء وغيرها من هيئات صنع القرار) بدون أي تدخل من أي جانب. ولجميع هذه المؤسسات الدينية مؤسسات تقدم تعليماً دينياً حتى المستويات العليا. وحتى داخل حدود العلمانية، تلتزم حكومة إريتريا بحماية التسامح والانسجام الدينيين، المستمرين في البلد منذ قرون، من النزعات الجديدة التي تقوض النسيج الاجتماعي والتي تدعو إليها من الخارج الأصولية الإسلامية أو المسيحية. وينظم الإعلان ٧٣/١٩٩٥ الشؤون الدينية، بما في ذلك تسجيل التمويلات والإبلاغ عنها، وما إلى ذلك. وتنتج عن عدم الامتثال لتلك المتطلبات مسؤولية قانونية.

٩٣- وتواصل المؤسسات والقادة الدينيون القيام بدور مهم في تعزيز الانسجام والتماسك الاجتماعي للمجتمع. وتمثل آلية التنسيق المشتركة بين الأديان للقادة الدينيين مكسباً كبيراً. وفيها يشترك أولئك القادة في معالجة المشاكل الاجتماعية دون تمييز، وفي إحياء المناسبات الدينية الرئيسية في احتفالات مشتركة بين الديانات على المستويين الإقليمي والوطني، وفي تشجيع المشاريع لمساعدة المجتمعات والمجموعات الضعيفة، ودعم أسر الشهداء، وأنشطة الدعوة، وحملات التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومكافحة تشويه/بتر الأعضاء التناسلية للإناث وزواج القصر، وما إلى ذلك.

## ٣- حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع

٩٤- من المبادئ الأساسية التي تنص عليها القوانين الانتقالية والإعلانات، احترام وحماية حق المواطنين في التعبير عن الرأي في كنف القانون، بدون أية عراقيل. وهذا يتطلب مسؤولية جماعية تجاه الدولة، وبالتالي حماية الأمن القومي، والقيم الوطنية، والنظام العام، واحترام الآخرين.

### (أ) وسائل الإعلام

٩٥- إن إسهام وسائل الإعلام الإريترية في حرية التعبير يكفله النهج التشاركي الذي تتبناه وسائل الإعلام تلك. وتتيح وسائل الإعلام العامة مشاركة الجمهور بشكل أوسع، وتعزز المشاركة المسؤولة في التنمية الوطنية. وعليه، فإن البرامج الإذاعية بجميع اللغات الإريترية، والبرامج التلفزيونية والصحف المحلية بأربع لغات (التيغرينا، والتيغري، والعربية، والإنكليزية) تفي بهذا الغرض. وتشجع المناقشات ومنابر النقاش، بما في ذلك البرامج التي تعطي الكلمة للمستمعين والمشاهدين، المواطنين على التعبير عن آرائهم النقدية بشأن السياسات والقضايا الوطنية والحقوق

ذات الصلة. وتستضيف تلك المناقشات والمناير الأفراد القادرين على نشر المعارف. وتُعرض في وسائل الإعلام (التلفزيون والإذاعة والصحف) معلومات وبرامج توعية عن تعميم إريتريا لحقوق الإنسان ومشاركتها في عملية الاستعراض الدوري الشامل، والتزاماتها الدولية الأخرى. ونظمت هيئة تنسيق الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١٥ حلقة دراسية للصحفيين وخبراء وسائل الإعلام وموظفي وزارة الإعلام.

٩٦- وتقدم مختلف الوزارات والمنظمات المدنية الوطنية حصصاً في الإذاعة والتلفزيون وتنشر مقالات في وسائل الإعلام المطبوعة. وتنشر عدة وزارات ووكالات ومنظمات مدنية وطنية مجالات محددة الأغراض وموجهة إلى جمهور معين. كما يتزايد إنتاج وتوزيع مختلف الأعمال الثقافية، مما يساهم في تعزيز حرية التعبير.

#### (ب) استخدام وسائل الاتصال، والوصول إلى المعلومات

٩٧- فتحت الاتصالات الساتلية مجالات جديدة للوصول إلى المعلومات. وهناك نمو هائل في تعدد أجهزة استقبال القنوات التلفزيونية الفضائية التي ظهرت بما في ذلك في معظم المناطق الريفية النائية. ويمكن لمعظم العائلات أن تستقبل بدون قيود وبواسطة أجهزة فك التشفير العادية التي تستخدمها أكثر من ٦٠٠ قناة تلفزيونية وإذاعية فضائية تبث على مدار الساعة.

٩٨- وأصبحت خدمة الإنترنت متاحة بقدرات صغيرة ومحدودة في عام ٢٠٠٠ ولكن الزيادة السنوية كبيرة. ولا يزال انتشار الإنترنت السريعة بطيئاً لأن إريتريا لم تتمكن من الربط مع كابل الألياف البصرية البحري عندما تم إطلاق خدماته قبل ١٢ عاماً، لأسباب مالية آنذاك. ولكن الحكومة تتفاوض حالياً مع شركات أجنبية وسيتم تأمين الوصول إلى الإنترنت السريعة في المستقبل القريب. ورغم بطء الإنترنت المتاحة وضيق نطاقها الترددي، فإنه لا توجد قيود على الوصول إليها، وتوجد مقاهي الإنترنت في كل مكان. وأصبحت هذه المقاهي التي توفر خدماتها للجمهور مع مراعاة القوانين الوطنية، وسيلة مفيدة للوصول إلى المعلومات وتبادلها.

#### (ج) حرية تكوين الجمعيات والتجمع

٩٩- في حين ساهمت الجهود المذكورة أعلاه في تعزيز ثقافة حرية التعبير، فإن الندوات والمناقشات التي تُنظم على مختلف المستويات، من مستوى القرية إلى المستويات الوطنية لأغراض مختلفة، تعزز التفكير النقدي والمشاركة المسؤولة. وينظم الرئيس والوزراء والمديرون على كافة المستويات، والرابطة الوطنية، وجماعات المصالح، المنتديات والحوارات والمناقشات، بما في ذلك من خلال تنظيم المؤتمرات وحلقات العمل. وتُنظَّم أيضاً مؤتمرات دولية لتعزيز تطوير البحوث ودمج قدرات وإسهامات إريتريا في الثقافة الفكرية الدولية.

١٠٠- وحرية تكوين الجمعيات والتجمع محترمة بموجب القانون، ويشجع على إنشائها الإشعار القانوني رقم ٥ لعام ١٩٩٢ بشأن "تسجيل المنظمات والجمعيات الوطنية غير الحكومية". وتوجد ٣١ منظمة وطنية مدنية (تشمل منظمات نسائية، وشبابية، وعمالية، ومجموعات مصالح مهنية، ومنظمات أشخاص ذوي إعاقة) و ١٩٠ نقابة مهنية، ومئات الرابطة المجتمعية، تنشط في مجالات عمل كل منها. ويشمل هذا النظام أكثر من ٧٥٥.٠٠٠ عضو، ويجسد النمو الديناميكي الذي يشهده التنظيم المدني. ويضم الاتحاد الوطني للشباب



والطلاب الإريتريين، والاتحاد الوطني للنساء الإريتريات ٥٩٩ ٥٨٧ عضواً، وتضم منظمات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة أكثر من ٩٣٥ ٢٥ عضواً.

١٠١- وجميع هذه الرباطات هيئات مستقلة ومسجلة، ولديها نظمها الداخلية الخاصة بها، وهي تنتخب قادتها، وتعقد مؤتمرات وندوات واجتماعات، وتقوم بأنشطة.

- الاتحاد الوطني للشباب والطلاب الإريتريين هو منظمة للطلاب والشباب (في سن ١٤ إلى ٤٠) وعضويته تمتد حتى مستوى القرية. ولديه ٢٣٧ ٠٠٠ عضو في شبكة من المدارس ومؤسسات التعليم العالي. ويبلغ تمثيل المرأة في جميع مستويات قيادة هذا الاتحاد ٤٢ في المائة؛
- الاتحاد الوطني للنساء الإريتريات لديه ١٦٣ شعبة، و ٤٨١ شعبة فرعية، و ٣٤٣ ٤ مجموعة أساسية. وعضويته مفتوحة لجميع النساء الإريتريات اللواتي تزيد أعمارهن عن ١٦ سنة، ولديه أكثر من ٣١٤ ٣٢٩ عضوة (ويبلغ متوسط الزيادة السنوية لعضويته ٧ في المائة)؛
- الاتحاد الوطني للعمال الإريتريين لديه ٢٤٥ ٢١ عضواً (منهم ٤٠٤ نساء). وفي عام ٢٠١٥، عقدت ٥ هيئات نقابية تابعة للاتحاد (الأغذية والمشروبات، والكيمائيات والتعدين، وقطاعات الخدمات، والنقل والاتصالات، والمنسوجات والجلود) مؤتمراتها؛
- منظمات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وهي الرابطة الوطنية للمعوقين (١٨ ٠٠٠ عضو)، والجمعية الإريتيرية للمكفوفين (٣ ٠٠٠ عضو)، والجمعية الإريتيرية للصم (٤ ٠٠٠ عضو، منهم ٤٠ في المائة إناث)، والجمعية الوطنية للإعاقة الفكرية والإعاقة في النمو (٩٣٥ عضواً)، وهي منظمات نشطة في متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل وتعميم حقوق الإنسان والقيام بمختلف الأنشطة.

## هاء- المشاركة والتعاون الدولي

### ١- الاستعراض الدوري الشامل والمراقبة

١٠٢- رصدت الهيئة الوطنية لتنسيق الاستعراض الدوري الشامل متابعة التوصيات المقبولة، وتتألف الهيئة من مختلف أصحاب المصلحة (وزارة الشؤون الخارجية، ووزارة العدل، ووزارة التنمية الوطنية، ووزارة التعليم، ووزارة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة الزراعة، والاتحاد الوطني لسلامة الأشخاص، والاتحاد الوطني للنساء الإريتريات، والاتحاد الوطني للشباب والطلبة الإريتريين، والاتحاد الوطني للعمال الإريتريين). ويجري ذلك الرصد في إطار العمل المتعلق بالاستعراض الدوري الشامل لإريتريا (٢٠١٥-٢٠١٨). ويجري تعزيز التفاهم حول تعميم حقوق الإنسان، وتوسيع أسسها المؤسسية والتنظيمية، وتعزيز تنسيقها. ونُشر في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧ تقرير عن الاستعراض الدوري الشامل في منتصف المدة ساعد في تقييم التقدم المحرز وسلط الضوء على التجربة والتحديات المتصلة بالاستعراض وتنفيذه بسرعة.

## ٢- الاتفاقيات

## (أ) الانضمام والتصديق

١٠٣- انضمت إريتريا إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)، واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها المتعلق بمنع وقمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال (في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

## (ب) تجسيد المواثيق الدولية في القوانين الوطنية

١٠٤- تتضمن القوانين الانتقالية وكذلك القوانين الجنائية والمدنية الجديدة أجزاء هامة من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. ويتجسد أيضاً في القوانين الوطنية الجديدة العديد من الحقوق التي تنص عليها الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وعلى وجه الخصوص، تنعكس بشكل جيد في تلك القوانين أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ووضعت وزارة العدل وثيقة تعكس أحكام المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

## ٣- التعاون مع مجلس حقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

١٠٥- تعزز التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأوفدت المفوضية أربع بعثات فنية إلى إريتريا. وجرى ذلك في إطار الأولويات الثلاث لبناء القدرات التي وضعتها إريتريا (إقامة العدل، والأمن المائي، والأشخاص ذوي الإعاقة) والتي وافقت عليها المفوضية. وخلال آخر بعثة فنية للمفوضية، نُظِم تدريب ناجح على إقامة العدل. وقدمت المفوضية مقترحاً بالمتابعة. ووُجِعت دعوة أيضاً إلى الولايات المواضيعية والهيئات المنشأة بمعاهدات. وحضرت إريتريا ثلاث دورات تدريبية نظمتها المفوضية في مجال بناء القدرات المتعلقة بالهيئات المنشأة بمعاهدات وآليات الإبلاغ للاستعراض الدوري الشامل.

١٠٦- وجرت المناقشات والحوار مع فريق الأمم المتحدة القطري، ووفد الاتحاد الأوروبي، والسلك الدبلوماسي المعتمد في إريتريا حول الاستعراض الدوري الشامل وتعميم حقوق الإنسان. ووُضعت اتفاقيات تعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. وجرت حوارات في أسمرة مع ألمانيا، والسويد، وسويسرا، والنرويج حول الهجرة وحقوق الإنسان. وأجري حوار في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٧ في جنيف مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بأهلية الحصول على مركز "اللجوء السياسي" في حالات الإريتريين، في سعي لتصحيح الأضرار الناشئة عن تطبيق هذه المبادئ التوجيهية السياسية الأساس التي ليس لها ما يبررها. وأصبحت إريتريا عضواً في المنظمة الدولية للهجرة في دورة مجلسها السادسة بعد المائة.

١٠٧- وتساهم إريتريا في الدورات العادية لمجلس حقوق الإنسان وهي تتعاون مع رئيس المجلس، والمفوض السامي، وشعبة الإجراءات الخاصة، وأمانة الاستعراض الدوري الشامل. وعُقدت سبعة أحداث جانبية بشأن مسائل مختلفة في جنيف ونيويورك ساهمت بشكل كبير في تعزيز مشاركة إريتريا وإيجاد فهم أفضل لحالة التنمية وحقوق الإنسان في إريتريا.

١٠٨ - وعلى الرغم من التطورات المذكورة أعلاه، استُهدفت إريتريا في قرارات وآليات مجلس حقوق الإنسان بدوافع سياسية وبذريعة حقوق الإنسان. وتلك القرارات والآليات تقوّض تعزيز حقوق الإنسان الحقيقية، والسلم والأمن والتنمية الإقليمية، وتنتهك مبادئ عدم الانتقائية، والموضوعية، والنزاهة، في المجلس. وعلاوة على ذلك، تصرف المكلفون بولايات بطريقة تهجمية ضد إريتريا في انتهاك لمدونة قواعد سلوك المكلفين بالولايات، والأمم المتحدة.

#### ٤ - الالتزامات بتقديم التقارير

١٠٩ - وُضعت أطر العمل لإعداد التقرير السادس إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولإعداد التقريرين الخامس والسادس الوطنيين إلى لجنة حقوق الطفل، ويجري جمع البيانات اللازمة لذلك. وقدمت إريتريا تقريرها الوطني الأولي والمجمع (١٩٩٩-٢٠١٧) إلى الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ونوقش التقرير خلال الدورة الثانية والستين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، كما قدمت تقريرها عن تنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه في إريتريا، ونوقش التقرير في بانجول. وقُدِّم التقرير الأولي عن البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، والبروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، كمرقق للتقرير القطري الرابع المقدم إلى لجنة حقوق الطفل.

### ثانياً - التنفيذ الجزئي للتوصيات المقبولة

١١٠ - توجد ١٢ توصية في هذه الفئة. والمجالات الثلاثة المتعلقة بالدستور هي تعزيز حقوق الإنسان في الدستور (١٢٢-٣١)، وتنفيذ الدستور (١٢٢-٣٢ و ١٢٢-٤١)، وبناء القدرات (١٢٢-٤٢). وقد أثرت الحرب المكلفة مع إثيوبيا (١٩٩٨-٢٠٠٠) والظروف المريعة التي سببها استمرار المواجهة التي أعقبتها، على وتيرة العملية السلمية والسياسية لبناء الدولة في إريتريا. ومع ذلك، أعلنت الحكومة في أيار/مايو ٢٠١٥ عن صياغة دستور جديد، وهو في طور الإعداد. ونُشرت القوانين الوطنية ووُزعت على الجمهور ولكنها لم تُسنَّ بعد، حيث إن حملة التعريف بها لا تزال مستمرة. وقُدِّمت التوصيتان ١٢٢-٢٣ و ١٢٢-٢٨ بشأن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢، والتقييم بشأن التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وستواصل المناقشة بشأنها في المستقبل.

١١١ - ويمكن اعتبار تسع توصيات بشأن الانضمام إلى جميع صكوك حقوق الإنسان (١٢٢-٢، ٤، ٥، ٧، ٨، ٩، ١١، ١٣، و ١٤) منفذة جزئياً لأن إريتريا طرف في ١٠٨ من الاتفاقيات والصكوك الدولية. وإريتريا ملتزمة أيضاً بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (الذي انضمت إليه في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩) والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهه (٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩) و ١٦ اتفاقية إقليمية أخرى. وفي السنوات الأربع الماضية، انضمت إريتريا إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وإلى اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها المتعلق بمنع وقمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وينبغي النظر إلى الانضمام إلى

الصكوك المتبقية في ضوء التطور الجاري في العملية السياسية لبناء الدولة، والقدرة المؤسسية والتنظيمية، وواقع المؤسسات.

### ثالثاً - الخلاصة - الدافع نحو قفزة نوعية

١١٢ - اتسمت فترة ما بعد الاستقلال حتى عام ١٩٩٨ بتحولات اجتماعية - اقتصادية وسياسية واجتماعية سريعة، غير أن ذلك التحول تعطل بسبب الحرب الحدودية مع إثيوبيا. وظل مسار التنمية وتطورها متأثرين باستمرار السياسة العدائية من جانب الحكومة الإثيوبية السابقة، والجزاءات الضالمة من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمواقف العدائية بذريعة حقوق الإنسان. وشكّل ذلك جزءاً من التهديدات المستمرة التي تؤثر تأثيراً مباشراً على تعزيز حقوق الإنسان. ومع ذلك، ظل شعب إريتريا وحكومتها واقتصادها صامدين وأمكن تحقيق تنمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وشرعت إريتريا الآن في مسيرة إنمائية جديدة.

١١٣ - فقد أطلقت خطة إنمائية استراتيجية جديدة تركز على ثلاث ركائز مهمة لتحقيق قفزة نوعية في السنوات القليلة المقبلة. وهي تركز على تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وإعادة تنظيم المؤسسات الحكومية بشكل شامل، وتعزيز العملية السياسية لبناء الدولة. وبناءً على ذلك، أُعلن عن هيكل تنموي يضم أربع مناطق تنموية، وبدأ بذل الجهود لتحقيق الاستفادة القصوى من المزايا النسبية لكل منطقة. وخلقت آفاق السلام والتعاون الجديدة بين إريتريا وإثيوبيا ودول أخرى في القرن الأفريقي فرصاً للتعاون والتنمية ستظل تمثل أولوية استراتيجية لدولة إريتريا.

١١٤ - وستواصل الحكومة في السياق المذكور أعلاه تعزيز إرادة الشعب، لا سيما الشباب، لتحقيق التحولات التي تؤدي إلى التغيير. وستمثل الجوانب الرئيسية للعملية السياسية الرامية إلى بناء الدولة في تعزيز إقامة العدل من خلال تنفيذ القوانين الوطنية الجديدة، وبناء القدرات المؤسسية، وتعزيز مؤسسات الحكم ووظائفه.